

ولو لم يكن المحمود عليه باعنا لم يكن المحمد من احد افعال من فيه المحمود
 ولا قيل به ولا قيل بعضه ان يكون باعنا حقيقة ولا شك في انه اذا
 فعل لاجل شئ يعني انه لما كان كذلك وبه صار الوصف بارزاً والاعيد
 والسيد وغيره من المحققين في قوله لا بد من اللاحق لا يشترط الباعث
 من اني الشكر في قوله بصرى الحديث بجميع العلم انه عليه فلو طلق لا طبع
 مع انه ليس بجائز وهو فعال خارج عن عبادة لاجل العالم ولو لا ما
 اعجازهم ذلك الخرافة لم يستبوا عيت حقيقة فلو وصف لاجل شئ
 بالحق المذكور هو المحمود عليه سواء كان باعنا حقيقة او لا فانه في الفرق
 بطبع سليم ولو وقع لفظ الباعث في كلام من يوافق به فالوجه انه يجوز
 على اهلنا ان يعرفوا بغير شئ ذلك باعنا في التوسيع المثلث الثانية
 الامر الواضح ان يكون محمداً به ومحمداً عليه ما بان يكون الباعث
 على الوصف بصفة اضافة تلك البعثة وذلك كما اذا رتب احد
 بفعل فعلا جاز الاضمار ذلك باعنا لان ظهوره فتقول هو على او انتم
 انتم

هذه النعم من حيث انها باعثة على اظهار كمال انعامه بما فيه وجودها
 ومن حيث انك وصفتها بها واظهرت انها من صفات من هو ذوها
 يكون المحمود عليه غير المحمود به والاراد ان اذا اعطاك الله عليه فبما
 ذلك باعنا لان وصفتها بالعلم واتكلم في الوصف انك كنت سالكاً
 فوهم بعض المصنفين ان ذلك لا يجوز ان كان الباعث غير الانعام
 فعال المحمود على غير الانعام بالانعام او بغير الانعام من صفات اخرى
 لا معنى له اصلاً لانه انما يوصف بالانعام بالانعام لا بالانعام
 بالحق المحمود والواقع محال للعبور والاقول ما ذكره من صفات
 فلا يهر السند ان من الظاهر انما يجوز ان العلم او كان انما باعنا لا
 ذلك الكمال وان يكون الكرم باعنا لا علمه الكرم وهو محمداً به
 كذا كذا ان يكون العلم باعنا لا علمه الكرم او العلم من
 غير فرق فانه لا مان من الاول كذا وكذا ولا اعتداد به لانه لو لم يكن
 ذلك ان معنى قولنا وصفتها بالعلم الكرم او العلم اني لا ريب في ذلك